



استخدام منهجية العتبة في تحليل وقياس أثر القيمة المضافة للزراعة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2023

Using the threshold methodology to analyse and measure the impact of agricultural value added on economic growth in Algeria during the period: 1999-2023

شريط عابد

صافة محمد *

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر

abed.cheriet@univ-tiaret.dz

mohamed.safa@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2024/12/14

تاريخ القبول: 2024/12/06

تاريخ الإرسال: 2024/10/03

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في تحليل وقياس أثر العتبة للقيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1999-2023، حيث أن تحديد هذه العتبة يساعد في معرفة الحدود الواجب استهدافها، لتعزيز أداء القطاع الزراعي، بما يساهم في رفع النمو الاقتصادي في البلد، وقد تم اعتماد على منهجية ARDL في قياس أثر العتبة للقيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة القياسية إلى وجود ثلاث عتبات للقيمة المضافة الزراعية وأربعة أنظمة لتفسير النمو الاقتصادي، بالنسبة للنظام الأول فهو يتحدد عند عتبة 1.2%، ولم يكن للقيمة المضافة الزراعية أي أثر معنوي، أما النظام التفسيري الثاني فقد تحدد عند مجال 1.2% و 5.20%، حيث تؤثر القيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي بميل موجب قدره 0.54، بينما النظام الثالث فيتأثر فيه النمو الاقتصادي إيجابياً بـ: 0.24 بين مجال 5.20% و 16.35%، أما النظام الرابع للنمو الاقتصادي فهو يتجاوز عتبة 16.35%، ويرتبط بميل موجب 0.12 للقيمة المضافة الزراعية.

الكلمات المفتاحية: قيمة مضافة زراعية؛ عتبة القيمة المضافة الزراعية؛ نمو اقتصادي؛ قطاع زراعي؛ تنمية زراعية.

Abstract :

This study analyses the impact of agricultural value-added thresholds on economic growth in Algeria during the period 1999 -2023. Determining these thresholds helps identify target limits to enhance agricultural sector performance, thereby boosting the country's economic growth. The ARDL method was used to measure the impact of the threshold of agricultural value-added on economic growth. The econometric study identified three thresholds for agricultural value-added and four systems explaining economic growth. The first system, with a threshold of 1.2%, showed no significant impact of agricultural value-added. In the second system, with a threshold range between 1.2% and 5.20%, agricultural value-added had a positive effect on economic growth (0.54), The third system, with thresholds between 5.20% and 16.35%, also showed a positive effect (0.24). In the fourth system, where the threshold exceeded 16.35%, agricultural value-added was associated with a positive slope of 0.12, for agricultural value added.

Key Words: : Value added; agricultural value-added threshold; economic growth; agricultural sector; agricultural development.

JEL Classification: Q18, O13, C24

*مرسل المقال: صافة محمد (safamed2018@gmail.com)



المقدمة:

يؤدي قطاع الزراعة دورا مهما في تحسين أداء اقتصادات بلدان العالم، باعتباره المصدر الرئيسي لخلق الثروة وتوفير فرص العمل، وزيادة مداخيل الدولة، وتعزيز الأمن الغذائي، كما يساهم القطاع الزراعي في تقليل حجم الواردات وترقية الصادرات، بما يدعم العملات المحلية، ويحسن من إيرادات الدولة، ولهذا تسعى معظم دول العالم خاصة الزراعية منها إلى استغلال كل الفرص والإمكانيات المتوفرة، لتحسين الإنتاج الزراعي، والاستفادة من التطور التكنولوجي الهائل في رفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، فمن خلال عملية التصنيع والمعالجة تتمكن البلدان من تحويل المنتجات الزراعية الأساسية إلى سلع ذات قيمة أكبر، وهذا ما يساهم في تعزيز وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلد، وفي هذا الإطار يرى الكثير من العلماء والخبراء في الاقتصاد ضرورة تحديد العتبة أو عتبات القيمة المضافة للقطاع الزراعي، حيث أن تحديد هذه العتبات يساعد في معرفة حدود و مجالات أثر القيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من بلدان العالم، انتهجت العديد من السياسات والاستراتيجيات الزراعية لتحسين تنميتها الاقتصادية، وفي الوقت الراهن تسعى أكثر من أي وقت مضى إلى استغلال كل الفرص والإمكانيات المتوفرة لديها لتطوير والنهوض باقتصادها الزراعي، لا سيما وأن قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر بدرجة كبيرة في توفير مداخيلها، أصبح عرضة للكثير من الصدمات، مثل أزمة البترول 2014، وأزمة كورونا 2019 التي أثرت بشكل سلبي على أسعار المحروقات، ولهذا تراهن الجزائر بشكل كبير على القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في خلق نسب مرتفعة من القيمة المضافة لتحسين مستويات النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: ما أثر تحديد العتبة للقيمة المضافة الزراعية على تحسين معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1999-2023؟

الفرضيات: تقتصر في هذه الدراسة على وضع الفرضية التالية:

- توجد عتبة أو مجموعة من العتبات للقيمة المضافة الزراعية في الجزائر، يتم من خلالها تحديد أنظمة لتفسير النمو الاقتصادي الجزائري بالقيمة المضافة الزراعية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في:

- أثر القيمة المضافة للقطاع الزراعي على تعزيز النمو في الاقتصاد.
- البحث في كيفية تحديد العتبة للقيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر، وإبراز دورها في تحديد مجالات النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تبيان أهمية القيمة المضافة وأثرها على النمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الدراسة القياسية التي هدفت إلى تحديد عتبات القيمة المضافة للقطاع الزراعي، وقياس أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.



محاور الدراسة:

- مفهوم القيمة المضافة الزراعية وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

- تحليل أثر القيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1999-2023

- تحديد عتبة القيمة المضافة الزراعية وقياس أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1999-2023.

الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع القطاع الزراعي ودور القيمة المضافة للزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

-Agricultural Value Added and Economic Growth in the European Union Accession Process by the authors: Rahmiyefigen Ceylan, Burhanözkan

تتلخص هذه الدراسة حول تحليل أثر الدخل الزراعي للاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج سولو الموسع للنمو واعتماد على منهجية تحليل بيانات panel، حيث تم دراسة تأثير القيمة المضافة الزراعية للفرد على الدخل الفردي، بالاعتماد على 25 و 30 دولة عضوة ومرشحة للاتحاد الأوروبي وذلك لفترتين 1995-2007، 2002-2007، كما تم إدخال متغير وهمي يعبر عن العضوية في اتحاد الأوروبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن مرونة القيمة المضافة الزراعية لدخل الفرد الواحد تساوي 0.025، وذلك للفترة 1995-2007، و 0.22 للفترة 2002-2007، وقد تم تقدير متوسط الفرد بـ: 5.6% بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وقد أكدت النتائج على أن دخل الفرد قد ارتفع بنسبة 01% في الفترتين، وهذا ما يدل على أهمية الزراعة في تحسين معدل النمو الاقتصادي، وأن دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي هو أكبر من الدخل الفردي خارج الاتحاد، ويرجع ذلك لأسباب خارجية. (RAHMIYE & BURHAN, 2013, p. 62)

-The Role of Agriculture in Economic Growth: A Comparison of Mediterranean and Northern Views in Europe by the authors: Ioanna Apostolidou, Achilleas Kontogeorgos, Anastasios Michailidis, Efstrations Loizou

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين القيمة المضافة الزراعية لكل عامل، والنتائج المحلي الإجمالي الفردي مع إجراء مقارنة بين عينة من دول البحر الأبيض المتوسط وعينة من دول الشمالية للاتحاد الأوروبي، وقد تم اعتماد على منهجية التكامل المشترك واختبارات السببية لغرانجر، حيث أكدت النتائج على وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، أما دول البحر الأبيض المتوسط فلم تسجل إلا دولة واحدة وجود هذه العلاقة، كما أكدت الدراسة على أن الزراعة يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في تحفيز النمو الاقتصادي داخل دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار في المستقبل. (Apostolidou, Kontogeorgos, Michailidis, & Loizou, 2014, p. 81)

-دراسة حول "مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للجزائر - دراسة قياسية باستخدام

نموذج ARDL" والمعدة من طرف الباحثين: دقيش جمال و سايح فاطمة: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور القطاع الزراعي وأهميته في تحسين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم الاعتماد على دراسة قياسية للفترة الممتدة



من 1990-2018 باستخدام منهجية ARDL، حيث أن معدل النمو يمثل المتغير التابع، نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل النمو السكاني، متغيرات مستقلة، وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي له أثر إيجابي ولكن بنسبة ضئيلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى تهميش القطاع الزراعي، وانتقال اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي، كما بينت الدراسة أن النمو السكاني له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (دقيش و سايح، 2021، صفحة 627)

-دراسة حول " تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية تحليلية للجزائر للفترة (2000-2021)" والمعدة من طرف الباحثة: صورية مساني: تتمحور هذه الدراسة حول تبيان أهمية القطاع الفلاحي الجزائري كبديل لقطاع المحروقات، حيث تبنت الجزائر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي تسعى من تنفيذه إلى خلق قيمة مضافة للمنتوجات الزراعية، تسمح بتحسين المستوى المعيشي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود علاقة طويلة أو قصيرة لمتغيرات النموذج، وهذا ما يبين ضرورة الاهتمام بهذا القطاع لجعله قاعدة أساسية للنهوض بالتنمية في الجزائر. (مساني، 2023، صفحة 73).

-دراسة حول أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL والمعدة من طرف الباحثان: مزغاش لميس، وقصاص شريفة:

تبحث هذه الدراسة في تبيان أثر التمويل المصرفي المخصص للقطاع المصرفي على تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وقد أكدت الدراسة القياسية على عدم وجود تأثير للتمويل المصرفي على تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، وهذا ما يتناقض مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد أن زيادة حجم القروض الموجهة للقطاع الزراعي من شأنه تطوير وتحسين مردودية هذا القطاع، وهذا ما ينعكس حتما على تعزيز النمو الاقتصادي في الوطن. (مزغاش و قصاص، 2022، صفحة 561)

أوجه التشابه والاختلاف لهذه الدراسة مع الدراسات السابقة:

تشابه وتختلف هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة المذكورة، خاصة تلك المتعلقة بالقيمة المضافة للزراعة وذلك في عدة نقاط.

أوجه التشابه: وتتمثل في:

- تدل القيمة المضافة للزراعة على مدى مساهمة قطاع الزراعة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقاس بالفرق بين قيمة الإنتاج الزراعي، واستهلاكات الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فعبء القيمة المضافة للزراعة تعبر هي الأخرى على تحديد المستوى الأدنى الذي يبدأ عنده القطاع الزراعي في تحقيق الأرباح، وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.



- الهدف من الدراسات السابقة هو تحسين أداء القطاع الزراعي بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف بما يحقق أكبر قيمة مضافة، وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية، فتحدد عتبة القيمة المضافة يعني إيجاد حد الأدنى الذي يحقق الربحية، حيث أن تحقيق قيمة مضافة تتجاوز هذا الحد تساهم في تحسين أداء القطاع الزراعي.
- كل الدراسات تعتمد على بيانات القطاع الزراعي في تحديد القيمة المضافة وتبيان أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أوجه الاختلاف:

- فمن حيث المفهوم تهدف القيمة المضافة إلى قياس الناتج الصافي للقطاع، في حين تهدف العتبة إلى قياس المستوى الأدنى.
- ومن حيث الغرض نجد القيمة المضافة تهدف إلى قياس مساهمتها الحقيقية، أما العتبة فتبحث في تحديد معايير الأداء المستدام.
- يتم استخدام القيمة المضافة من أجل حساب مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، بينما تستخدم العتبة في توجيه السياسات الاقتصادية.
- في الدراسات القياسية السابقة يتم اعتماد على القيمة المضافة كأحد المتغيرات الأساسية في تفسير النمو الاقتصادي، في حين تم الاعتماد على عتبة القيمة المضافة في تحديد مختلف الأنظمة الشارحة للنمو الاقتصادي، من أجل تحديد النظام الأمثل وأكثر ربحية عند مجال العتبة، وهذا بغرض استهدافه مستقبلا.

I. مفهوم القيمة المضافة الزراعية وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها :

تعتبر الزراعة ذات القيمة المضافة استراتيجية مهمة، تعتمد عليها ريادة الأعمال الزراعية في تحسين مداخيل وعوائد القطاع الزراعي، وقد تعددت المفاهيم والآراء حول أهميتها في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان.

1. تعريف القيمة المضافة الزراعية:

تختلف تعاريف ومفاهيم القيمة المضافة الزراعية، فهناك من يركز على أهميتها في تحقيق المنفعة، وهناك من يركز على دورها في خلق فرص العمل وقيمتها السوقية، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

تعبر القيمة المضافة الزراعية عن تلك القيمة التي يتم إضافتها إلى المنتج الزراعي، وذلك من خلال نقله من مرحلة الأولى الأقل قيمة إلى مرحلة ثانية ذات قيمة أكبر، فمثلا يمكن الاحتفاظ بملكية الأبقار في المزرعة وتقديم العشب والكأ لها، وهذا ما يخلق فرص عمل، وحتما بعد فترة زمنية من الرعاية تزداد قيمة الأبقار، هذه الزيادة تمثل القيمة المضافة، ونفس الشيء لعملية التعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية، حيث تزيد من قيمة المنتج الزراعي عند تسويقه.

(Hall, 2011)



تعرف القيمة المضافة الزراعية على أنها تلك العملية التي تضيف اقتصاديا قيمة إلى المنتج الزراعي من خلال التغيير في خصائصه الحالية سواء كانت متعلقة بالمكان والوقت والشكل إلى خصائص أخرى تكون أكثر قبولا وتفضيلا في السوق. (David, David, & Michael, 2000, p. 5)

- القيمة المضافة للزراعة تعبر عن تلك التغيرات التي تطرأ على المنتجات الزراعية الخام مثل المحاصيل والثروة الحيوانية، وذلك بغية زيادة قيمتها، ويتم خلق القيمة المضافة الزراعية من خلال عمليات المعالجة التي تزيد من قيمة المنتج الزراعي، وعملية تعديل المنتجات الزراعية، وكذلك التعديلات التي تتم قبل الإنتاج، حيث تزيد من جودتها ومردوديتها. (North Dakota commerce (gov), s.d.)

- تعريف وزارة الفلاحة الأمريكية: تشترط وزارة الزراعة الأمريكية في تعريفها للقيمة المضافة أن تلبى السلعة الزراعية واحد من خمس منهجيات التالية:

- تغيير في الحالة الفيزيائية للسلعة الزراعية.
- يجب أن تكون السلعة منتجة بالطريقة التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للسلعة الزراعية.
- يجب أن تكون السلعة الزراعية منتجة بشكل منفصل ماديا، يسمح بزيادة قيمتها.
- يمكن اعتبار السلعة الزراعية مصدرا للطاقة المتجددة، المبنية على المزارع والمزارع الرعوية بما في ذلك وقود E-85
- يتم إنتاج السلعة الزراعية، وتجميعها وتسويقها في شكل منتج غذائي زراعي على المستوى المحلي.
- بالإضافة إلى ما سبق، وبالنظر إلى التغيير في الحالة الفيزيائية، أو الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج أو تسويق أو فصل السلعة الزراعية، فإنه بالإمكان توسيع دائرة العملاء للسلعة الزراعية، كما يتحصل منتج السلعة على نسبة أكبر من العوائد المتحصل عليها من عملية التسويق والمعالجة والفصل للسلعة الزراعية. (Ruoxi & Rebekka, 2015, p. 2)

2. أهمية القيمة المضافة الزراعية:

تكمن أهمية خلق القيمة المضافة الزراعية في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها:

1.2. المساهمة في تحسين مداخل المزارعين: تمكن عملية تحويل المنتجات الزراعية في شكلها الخام إلى منتجات زراعية ذات قيمة أكبر، من الحصول على مداخل إضافية بعد بيع هذه المنتجات الزراعية، وهذا ما يساهم في تحسين مداخل المزارعين.

2.2. المساهمة في تعزيز التنمية الريفية: تؤدي القيمة المضافة الزراعية دورا مهما في خلق فرص العمل خاصة لسكان المناطق الريفية، فعملية التعبئة والتغليف والمعالجة للسلع الزراعية تحتاج إلى مزيد من العمال، وتتطلب كذلك تحسين البنى التحتية مثل الطرقات، وتوفير الكهرباء الريفية، وهذا ما يساهم في تعزيز التنمية الريفية، والتي تنعكس بدورها على تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.



3.2. المساهمة في تقليل الفاقد بعد الحصاد: يمكن لها أن تساهم في تجنب الخسائر والحد من الوقوع فيها، من خلال تحويل المحاصيل الزراعية والفاوض منها، إلى سلع يمكن الاحتفاظ بها لمدة أطول، وذلك من خلال استخدام مفهوم سلاسل التبريد، ليتم بعد ذلك إعادة تسويقها وتحقيق الأرباح اللازمة. (Banarsi & Pawan, 2019)

4.2. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: كما أن لها دور مهم في تحسين توفير الغذاء، ويتحقق ذلك من خلال زيادة الإنتاجية للزراعة، وتعتبر هذه الطريقة حل لمشكل الجوع العالمي، إلا أن الدول النامية لا تزال تحتاج إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة والابتكارات في تحسين القيمة المضافة لمنتجاتها، حتى تساهم بشكل أفضل في تلبية حاجيات الأفراد وتوفير أكبر قدر ممكن من الغذاء، ولهذا من الواجب تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا الحديثة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من أجل سد الفجوة الغذائية. (Karolina & Małgorzata, 2020, p. 02)

3. العوامل المؤثرة في تعزيز القيمة المضافة الزراعية:

تتأثر القيمة المضافة في القطاع الزراعي بمجموعة من العوامل ومن أهمها نذكر:

1.3. التكنولوجيا الزراعية الحديثة: في ظل التزايد الهائل في عدد السكان، خاصة في البلدان النامية، أصبح من الضروري الاعتماد على الابتكارات والمستحدثات من التكنولوجيا في المجال الزراعي، حتى تتمكن البلدان من التخفيف من حدة الفقر، والاستجابة للطلب المتزايد على الغذاء، وقد أشار البنك الدولي في تقرير الصادر في 16 سبتمبر 2019 أن ما يقارب 80% من الفقراء العالم يتواجدون في المناطق الريفية، ويعتمدون بدرجة كبيرة على الزراعة، حيث أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي دورا كبيرا في تحسين أساليب الوصول إلى المعلومات الزراعية، وتحسين طرق التمويل والتأمين الزراعي، وتدنية تكاليف، وهذا ما يساهم في زيادة إنتاجية المزارعين، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الإنتاج والقيمة المضافة للقطاع الزراعي. (مجموعة البنك الدولي، 2019)

2.3. البنية التحتية: يقصد بالبنية التحتية الزراعية مختلف الهياكل المادية، والمؤسسية التي تساهم في زيادة إنتاج المنتجات الزراعية، وتطوير أساليب معالجتها، وتخزينها وتسويقها، مثل شبكات الطرقات والموصلات، مرافق التخزين والتبريد، أنظمة الري الحديثة، وفي الوقت الراهن تزداد الحاجة إلى تحسين هذه البنى التحتية للقطاع الزراعي وتحديثها، وصيانتها، مما يستوجب على القائمين بالقطاع الزراعي توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتمويل هذه البنى التحتية، التي لها دور كبير في زيادة قيمة المنتجات الزراعية وتقليل الفاقد منها. (FasterCapital، 2024)

3.3. السياسات الحكومية الزراعية: تتمثل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تضعها الحكومة، بالإضافة إلى بعض المساهمات من طرف الهيئات الخاصة من أجل إحداث تغييرات على مستوى بنية القطاع الزراعي، بهدف تشجيع الزيادة في الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، زيادة الصادرات الزراعية والتقليل من الواردات الزراعية، (عدنان، أحمد، و وليد، 2012، صفحة 172)، بالإضافة إلى مختلف الأهداف الاجتماعية مثل محاربة التصحر، والحفاظة على البيئة، وهذا ما يساهم في تعزيز القيمة المضافة للقطاع الزراعي، ومن أمثلة هذه السياسة نجد سياسة الدعم المالي الحكومي المقدم للمزارعين، سياسة توسيع وتطوير البنى التحتية، مختلف التشريعات والتسهيلات المشجعة على الاستثمار في القطاع الزراعي.



4.3. العوامل البيئية والمناخية: للعوامل البيئية والمناخية دور مهم في التأثير على المنتجات الزراعية وقيمتها المضافة، فالزيادة في درجات الحرارة تؤدي إلى زيادة الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية، في حين بعض المحاصيل الزراعية تتطلب توفر كميات معينة من الأمطار، ودرجة منخفضة من درجة الحرارة، وهذا ما يجعل التغيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات، انخفاض درجات الحرارة، من العوامل المؤثرة على مردودية ونوعية الإنتاج الزراعي وتربية المواشي وصيد الأسماك وتربيتها، وتجدر الإشارة إلى أن التطور التكنولوجي الهائل قد سمح في العديد من المجالات الزراعية، بالتغلب على هذه الظروف المناخية مثل الزراعة البلاستيكية لتغلب على الصقيع، والزراعة باعتماد على تحلية مياه البحر وتطهير المياه لتغلب على الجفاف. (United States Environmental Protection Agency, n.d.)

5.3. الوصول إلى التمويل: يعرف التمويل الزراعي على أنه أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي، الذي يهتم بكيفية استعمال الموارد المالية المحدودة لمواجهة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة، بالإضافة إلى تطوير الزراعة، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد المزارعين، وتنحصر أهمية التمويل الزراعي من حيث أن قدرة المزارعين على الوصول إلى القروض والتمويل، يساهم في توسيع دائرة الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات الزراعية، مما ينعكس إيجابيا على القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، والعكس صحيح حيث أن صعوبات الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته يؤثر سلبا على خلق القيمة المضافة في القطاع الزراعي، التي تنعكس بدورها سلبا على النمو الاقتصادي. (عدلي رزق، 2022، الصفحات 11-12)

6.3. الأسواق والتجارة الزراعية: تتأثر القيمة المضافة للزراعة بمدى توافر الأسواق المحلية والدولية، حيث أن البلدان أو المناطق التي لها القدرة في إنتاج منتجات زراعية بأسعار تنافسية، سوف يزيد الطلب على منتجاتها، وهذا ما يساهم في زيادة القيمة المضافة الزراعية، وحسب الاحصائيات 2019 نجد أن القيمة المضافة للزراعة في العالم بلغت ما يقارب 3.7 تريليون دولار أمريكي، وهي أقل بالمقارنة مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي التي وصلت إلى 13.7 تريليون دولار أمريكي، كما بلغت الصادرات الغذائية والزراعية في العالم ما يقارب 1.5 تريليون دولار أمريكي وهي أقل من صادرات الصناعية التي وصلت إلى ما يقارب 12.7 تريليون دولار أمريكي، وهذا الفارق ما بين القطاعين يفسر على أن المنتجات الغذائية والزراعية لا يتم تداولها بشكل كبير مقارنة مع الصناعة، وهذا ما يساهم في انخفاض القيمة المضافة للزراعة، ولهذا ينبغي على البلدان الاستفادة من مزايا النسبية في الأسواق العالمية، والتكتلات الإقليمية الاقتصادية، وتخفيض الحواجز الجمركية، وتكاليف التجارة، وهذا من أجل تحسين التجارة الخارجية للقطاع الزراعي، مما يساهم في زيادة معدلات النمو لمختلف البلدان المتبادلة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022)

7.3. التعليم والتدريب: يمكن النظر إلى التعليم والتدريب الزراعي على أنه عملية لنقل المعرفة، سواء التقنية أو المهارات المهنية إلى فئات القطاع الزراعي، من أجل تحسين مستواهم الثقافي والتعليمي في ميدان الزراعة، وهذا ما يعود بالمنفعة على الإنتاج الزراعي، وتجدر الإشارة إلى أن التعليم الزراعي يشمل كذلك تلك التدريبات التي تهدف إلى التحكم الجيد في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، وإدارة أعمال الزراعة بفعالية، مما يساهم في تحسين وزيادة



الإنتاج الزراعي، وهذا ما ينعكس إيجابيا على القيمة المضافة للقطاع الزراعي، التي تؤدي بدورها إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي للبلد. (Allah & Adejoh)

II. تحليل أثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي في الجزائر :

أولت الجزائر اهتمامها الكبير بالقطاع الزراعي، فقد تبنت العديد من الاستراتيجيات الزراعية، بدءًا بمرحلة التسيير الذاتي 1963، إلى مرحلة الثورة الزراعية 1971، قانون المستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى مختلف مخططات التنمية الزراعية خلال الفترة 2000 إلى 2014 ثم المخطط الخماسي لتجديد الفلاحي، وأخيرًا النموذج الفلاحي الجديد 2019-2024، فعملية خلق القيمة المضافة الزراعية يعتبر مؤشرا على مدى قدرة القطاع الزراعي على المساهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي، حيث تساهم القيمة المضافة في زيادة الثروة وتوفير فرص العمل، وتحقيق فوائض مالية بالعملة الأجنبية عند القيام بعملية التصدير، والتقليل من التبعية الغذائية، من خلال تخفيض نسبة الواردات الزراعية، ولهذا تعمل الجزائر جاهدة على توفير مختلف الحوافز لزيادة فرص خلق القيمة المضافة الزراعية، كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ومن أجل التعرف على أثر القيمة المضافة الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر نقدم فيما يلي جدولاً يوضح تطور كلا من إجمالي الناتج المحلي المقيم بالأسعار الجارية والقيمة المضافة الزراعية:

الجدول 01: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والقيمة المضافة الزراعية في الجزائر خلال الفترة: 1999-2023 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	القيمة المضافة للزراعة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القيمة المضافة %	السنوات	القيمة المضافة للزراعة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القيمة المضافة %
1999	359,67	3238,20	11,11	2012	1413,70	17611,81	8,03
2000	346,17	4123,51	8,40	2013	1662,68	18231,04	9,12
2001	407,66	4587,61	8,89	2014	1811,22	19253,77	9,41
2002	412,38	4901,72	8,41	2015	1988,49	18879,03	10,53
2003	480,95	5687,16	8,46	2016	2189,68	19783,35	11,07
2004	511,47	6623,36	7,72	2017	2324,60	21071,66	11,03
2005	514,51	7843,98	6,56	2018	2550,53	22683,85	11,24
2006	569,23	8941,66	6,37	2019	2650,55	23090,10	11,48
2007	624,57	9872,97	6,33	2020	2682,61	20902,12	12,83
2008	646,53	11649,69	5,55	2021	2826,08	25157,83	11,23
2009	874,84	10920,16	8,01	2022	3400,41	32028,42	10,62
2010	996,05	13224,72	7,53	2023	4286,50	32588,65	13,15
2011	1128,03	15924,67	7,08				

المصدر: من إعداد الباحثان وباعتماد على معطيات البنك الدولي من الموقع الإلكتروني: <https://data.worldbank.org>

اطلع عليه يوم: 15 أوت 2024



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم المضافة للزراعة خلال الفترة: 2000-2023 هي في تزايد مستمر، ما عد سنة 1999 التي كانت فيها قيمة المضافة للزراعة أكبر من المسجلة في سنة 2000، غير أن هذه الزيادة المستمرة في القيم المضافة لا تعكس الصورة الحقيقية للقطاع الزراعي، ما لم يتم مقارنتها مع إجمالي الناتج المحلي، أي البحث في مدى مساهمة القيمة المضافة الزراعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1999 بلغت 11.11%، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع النسبة المسجل على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، التي لم تتجاوز معدل 7.77 % في متوسط الفترة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن سنة 2000 هي بداية تعافي قطاع المحروقات وارتفاع أسعار البترول، حيث أن الارتفاع على مداخيل البترول يتسبب في إهمال القطاعات الأخرى، مثل قطاع الزراعة، ولهذا نجد أن مساهمة القيمة المضافة للزراعة تكون منخفضة في فترات ارتفاع أسعار البترول في الحين ترتفع نسبة مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي في فترات الأزمات مثل أزمة النفطية 2014، وأزمة الصحية كورونا لسنة 2019، وعلى الرغم من أن الفترة 2001-2004، والفترة: 2005-2009 تبنت فيهما الجزائر على التوالي برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، إلا أن القيمة المضافة المسجلة على مستوى القطاع الزراعي كانت أقل بمقارنة مع القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، حيث لم تتجاوز مساهمتها 7.09% في متوسط الفترة 2001-2009، ومع حلول سنة 2014 انخفضت أسعار البترول، الأمر الذي حتم على السلطات آنذاك إتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة للدولة، وتشجيع القطاعات البديلة، خاصة قطاع الزراعة، حيث تبنت الجزائر المخطط الخماسي 2015-2019، بهدف ترقية القطاع الفلاحي، وهذا ما ساهم في تحسن نسبة مساهمة القيمة المضافة الزراعية التي ارتفعت من 10.53 % سنة 2015 إلى 11.48% في سنة 2019، كما عرفت سنة 2019 أزمة كورونا التي تسببت في تقليص التعاملات التجارية ما بين البلدان، حيث تم غلق الحدود البرية والجوية والبحرية خوفا من انتشار هذا الوباء، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على المنتج المحلي، وقد عملت الجزائر على مواصلة الجهود في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتوفير مختلف المساعدات والتسهيلات سواء المالية أو المادية، للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج الزراعي خاصة في المناطق الصحراوية، التي استفادت من مشاريع الري عن طريق تحلية مياه البحر، وذلك في إطار تطبيق نموذج الفلاحي الجديد 2020-2024، حيث سجلت الجزائر نسب مرتفعة في الإنتاج الزراعي، فقد وصل إنتاج القمح إلى ما يقارب 70 قنطار في الهكتار، وحققت الجزائر ما يقارب 1.5 مليار دولار لخزينة الدولة لسنة 2024، بفضل هذا البرنامج، وهذا ما عزز من القيمة المضافة للزراعة التي بلغت نسبة مساهمتها إلى ما يقارب: 11.52% خلال متوسط الفترة 2020-2023، كما سجلت سنة 2023 نسبة مساهمة قدرت بـ: 13.15%، وهي مرتفعة مقارنة مع سنوات فترة الدراسة، ورغم التحسن الذي شهده القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة إلا أن الجزائر لا تزال مطالبة أكثر من أي وقت مضى، من إعادة النظر بجدية في تطوير هذا القطاع، وذلك باعتماد على مختلف الأساليب الزراعية ذات التكنولوجيا الحديثة، والعمل على تدريب وتكوين المزارعين لتحسين



مهارتهم في استخدام هذه الأساليب، بما يساهم في تحسين مردودية الإنتاج الزراعي، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

II. قياس أثر عتبة القيمة المضافة الزراعية على تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : 1999-2023 :

1. نموذج العتبة المقترح ومتغيراته:

من أجل تقدير نموذج العتبة، سوف نستخدم على نفس أسلوب خان صنهاجي 2001 في قياسه لعتبة التضخم، وعليه نقتح النموذج التالي لقياس أثر عتبة القيمة المضافة للزراعة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

$$d\ln GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln Vaag_t + \alpha_2 D(\ln(Vaag_t) - k) + U_t$$

حيث أن: GDP يمثل الناتج المحلي الحقيقي، Vaag تعبر عن القيمة المضافة للزراعة، k تعتبر عن القيم لعتبة القيمة المضافة الزراعية، D يمثل الحد الشرطي، فإذا كانت Vaag أكبر من k، فإن D يساوي واحد، أما إذا كانت Vaag أصغر أو يساوي k فإن D سوف يساوي الصفر، α_0 تعبر عن الحد الثابت، α_1 وهي معلمة، تستخدم لقياس أثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي، α_2 هي معامل الخاص بالمتغير الوهمي، وتقاس أثر متغير القيمة المضافة للزراعة على معدل النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام رمز LOG اللوغاريتم النيبيري و d تعبر عن التغير، من أجل تقليل تشتت السلاسل الزمنية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إضافة متغير القيمة المضافة للصناعة Vad إلى النموذج وهذا من أجل مقارنة أثر القيمة المضافة للزراعة بمثلتها من الصناعة على النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للفترة: 1999-2023، حيث تم الحصول عليها من إحصائيات البنك العالمي.

1. اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية:

فيما يلي نقدم جدولاً يلخص نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات النموذج، وقد تم اعتماد على معيار AIC (Akaike info Criterion) وباستخدام اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller) (Test Equation)

الجدول 02: نتائج اختبار استقرار

القرار	عند الفرق الأول		عند المستوى		المتغيرات
	احتمالية	إحصائية -t	احتمالية	إحصائية t	
مستقرة عند الفرق الأول مع وجود الثابت	0.0188	-3.46	0.12	2.51-	LOG(GDPR)
مستقرة عند الفرق الأول مع وجود الثابت	0.0019	-4.49	0.98	0.58	LOG(Vaag)
مستقرة عند الفرق الأول مع عدم وجود الثابت والزمن	0.004	-3.91	0.98	2.09	LOG(Vad)

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتمالية لمتغيرات النموذج عند المستوى هي أكبر من 0.05، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة، ولكن عند إجراء اختبار الاستقرار عند الفرق الأول، أظهرت النتائج



استقرارية السلاسل الزمنية (احتمالية أقل من 0.05)، وهذا ما يدل على أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى(1)I(1)

2. نتائج اختبار وجود عتبة القيمة المضافة الزراعية:

من برنامج Eviews، تحصلنا على نتائج التقدير الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول 03: نتائج اختبار وجود العتبة

Multiple threshold tests
Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds
Date: 09/15/24 Time: 23:38
Sample: 2000 2023
Included observations: 24
Threshold variable: DLOG(VAAG)
Threshold varying variables: DLOG(VAD) DLOG(VAAG)
Threshold test options: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05
Test statistics employ HAC covariances (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) assuming common data distribution

Sequential F-statistic determined thresholds:			3
Threshold Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**
0 vs. 1 *	12.81631	25.63263	11.47
1 vs. 2 *	19.90165	39.80331	12.95
2 vs. 3 *	15.06504	30.13007	14.03
3 vs. 4	0.647804	1.295608	14.85

* Significant at the 0.05 level.
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Threshold values:		
	Sequential	Repartition
1	0.0520989	0.01202301
2	0.01202301	0.0520989
3	0.1635079	0.1635079

المصدر: من مستخرجات برنامج Eviews

من قراءتنا للجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لـ: Bai-perron (11.47) أقل من القيمة الإحصائية لفيشر ScaledF-statistic (25.63)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تؤكد على وجود عتبة على أقل للقيمة المضافة الزراعية، و بنفس الطريقة نواصل عملية الاختبار لوجود أكثر من عتبة للقيمة المضافة الزراعية، حيث نلاحظ أن إحصائية Bai-perron (12.95) أقل من إحصائية فيشر (39.80)، وبالتالي نقبل فرضية H_1 ، أي توجد على الأقل عتبتين للقيمة المضافة للقطاع الزراعي، وهذا ما يسمح لنا بإعادة الاختبار من أجل وجود أكثر من عتبتين للقيمة المضافة في المجال الزراعي، حيث تؤكد لنا النتائج كذلك أن القيمة الاحصائية لـ: Bai-perron والتي قدرت



ب: 14.03 هي أقل من إحصائية فيشر (30.13)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود على أقل ثلاثة عتبات للقيمة المضافة الزراعية، نقوم مرة أخرى بالاختبار من أجل وجود أكثر من ثلاثة عتبات، حيث يتبين لنا أن إحصائية Bai-perron (14.85) أكبر من إحصائية فيشر (1.29) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أنه توجد ثلاثة عتبات للقيمة المضافة للزراعة، وحسب نتائج التقدير فهي تساوي على الترتيب 0.012، 0.05، 0.16، عند مستوى معنوية 5%، مع وجود أربعة أنظمة لتفسير النمو الاقتصادي بدلالة القيمة المضافة للزراعة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية المطروحة في المقدمة.

3. تقدير نموذج العتبة:

نعتمد في تقدير نموذج العتبة على مصفوفة HAC، حيث تلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول 04: نتائج تقدير نموذج العتبة للقيمة المضافة الزراعية

Dependent Variable: DLOG(GDPR)
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 09/16/24 Time: 00:21
Sample (adjusted): 2000 2023
Included observations: 24 after adjustments
Selection: Trimming 0.15, , Sig. level 0.05
Threshold variable: DLOG(VAAG)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(VAAG) < 0.01202301 -- 3 obs				
DLOG(VAD)	1.045248	0.152609	6.849190	0.0000
DLOG(VAAG)	0.173892	0.166615	1.043677	0.3121
0.01202301 <= DLOG(VAAG) < 0.0520989 -- 3 obs				
DLOG(VAD)	0.762839	0.026135	29.18833	0.0000
DLOG(VAAG)	0.549311	0.124561	4.409967	0.0004
0.0520989 <= DLOG(VAAG) < 0.1635079 -- 13 obs				
DLOG(VAD)	0.310531	0.065433	4.745757	0.0002
DLOG(VAAG)	0.247704	0.016724	14.81141	0.0000
0.1635079 <= DLOG(VAAG) -- 5 obs				
DLOG(VAD)	0.405865	0.063326	6.409153	0.0000
DLOG(VAAG)	0.128457	0.011015	11.66246	0.0000
R-squared	0.902370	Mean dependent var	0.029577	
Adjusted R-squared	0.859657	S.D. dependent var	0.021822	
S.E. of regression	0.008175	Akaike info criterion	-6.514235	
Sum squared resid	0.001069	Schwarz criterion	-6.121551	
Log likelihood	86.17082	Hannan-Quinn criter.	-6.410056	
Durbin-Watson stat	1.738732			



تُظهر نتائج الدراسة وجود أربعة أنظمة مختلفة لتفسير النمو الاقتصادي بالقيمة المضافة الزراعية.

1.3. النظام الأول $DLn(Vaag) > 1.2\%$: هو النظام الذي يقل فيه معدل نمو القيمة المضافة للزراعة عن 1.2% ، ويوضح الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط إيجابياً مع القيمة المضافة الزراعية بميل 0.17 ، وهو غير معنوي عند مستوى معنوية 5% ، ويرتبط كذلك النمو الاقتصادي بالقيمة المضافة الصناعية بميل موجب 1.04 وهو معنوي، وبالتالي يمكن القول أن القيمة المضافة الزراعية عند هذه العتبة ليس لها أثر معنوي على النمو في الجزائر.

2.3. النظام الثاني $1.2\% \leq DLn(Vaag) < 5.20\%$: في هذا النظام ينحصر معدل نمو القيمة المضافة الزراعية ما بين 1.2% و 5.20% ، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بميل موجب مع القيمة المضافة للزراعة (0.54) ، وهي ذات أثر معنوي عند 5% ، كما تؤثر القيمة المضافة للصناعة على النمو الاقتصادي بميل موجب (0.76) عند مستوى معنوية 5% ، وتجدد الإشارة إلى أن أثر نمو القيمة المضافة للصناعة في هذا النظام لا يتعد كثيراً عن أثر نمو القيمة المضافة في المجال الزراعي.

3.3. النظام الثالث $16.35\% < DLn(Vaag) \leq 20.5\%$: في ظل هذا النظام، نلاحظ أن معدل النمو للقيمة المضافة الزراعية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بميل يساوي 0.24 ، وهو قليل بالمقارنة مع النظام السابق إلا أنه يقترب أكثر من ميل معدل نمو القيمة المضافة للصناعة (0.31) ، وهذا ما يؤكد أنه كلما زاد معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي، كلما أثر ذلك على نمو القطاع الصناعي، حيث تعتمد الجزائر على منتوجات القطاع الزراعي بهدف تخفيض حجم الواردات، والزيادة في الصادرات لتحقيق المزيد من الإيرادات التي تساهم بدورها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، والعكس صحيح.

4.3. النظام الرابع $16.35\% \leq DLn(Vaag) < 20.5\%$: يُفسّر معدل النمو الاقتصادي في هذا النظام بالقيمة المضافة الزراعية التي لها أثر إيجابي يقدر بـ 0.12 وهو معنوي عند 5% ، كما يُفسّر بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي عند أثر إيجابي قدر بـ 0.4 وهو ذو دلالة إحصائية عند 5% ، ونلاحظ أنه رغم ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة للزراعة إلا أن أثرها انخفض إلى 0.12 بالمقارنة مع النظام السابق، وعلى العكس ارتفع معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي إلى 0.40 ، ويمكن تفسير ذلك من حيث أن ارتفاع المنتوجات الزراعية، ساهمت في زيادة الصناعة الغذائية الجزائرية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعة وبالتالي زيادة أثرها.



4. اختبار Wald للمعنوية الكلية:

لدينا الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختبار Wald

Wald Test:

Equation: EQ04

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	100.8559	(2, 16)	0.0000
Chi-square	201.7118	2	0.0000

Null Hypothesis: $C(1)=0, C(2)=0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	1.045248	0.152609
C(2)	0.173892	0.166615

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن احتمالية إحصائية فيشر تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 05%، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة، حيث أن أنظمة النمو الاقتصادي السابقة المفسرة بدلالة القيمة المضافة الزراعية، لها معنوية كلية.

خاتمة:

أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة أهمية القطاع الزراعي، كأحد أهم القطاعات الرئيسية البديلة عن قطاع المحروقات، الذي تعرض للعديد من الصدمات والأزمات، التي أثرت بشكل كبير على تطور النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تبنت في هذا الإطار جملة من المشاريع التنموية بغية تطوير القطاع الزراعي إلى الحد الذي يساهم فيه بشكل ملحوظ في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتعتبر القيمة المضافة الزراعية، أحد المعايير الرئيسية لقياس أداء هذا القطاع، حيث أن تحديد عتبة أو حدود القيمة المضافة للزراعة، يمكن من تحديد مجال القيمة المضافة الواجب استهدافها لزيادة النمو الاقتصادي في البلد، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و الاقتراحات والتي نوجزها فيما يلي:

أهم النتائج المتوصل إليها:

- القيمة المضافة للزراعة هي عبارة عن القيمة التي تضاف إلى المنتج الزراعي الخام (المحاصيل الزراعية أو الثروة الحيوانية)، ويتم خلق القيمة المضافة من خلال عمليات المعالجة أو تعديل للمنتجات الزراعية.



- تؤدي القيمة الزراعية المضافة دورا مهما في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل المساهمة في تحسين مداخل المزارعين، وتعزيز التنمية الريفية، تقليل الفائدة بعد الحصاد، المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- القيمة الزراعية المضافة تتأثر كغيرها من المتغيرات الاقتصادية بمجموعة من العوامل من أهمها التكنولوجيا الزراعية، البنى التحتية، السياسات الحكومية، العوامل البيئية والمناخية، الوصول إلى التمويل الزراعي، حالة الأسواق المحلية والدولية، التعليم والتدريب.
- تظهر أهمية القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر من حيث أنها تساهم في خلق فرص العمل، زيادة الصادرات الوطنية، وتخفيض حجم الواردات، وبالتالي التقليل من التبعية الغذائية للخارج.
- رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في تدعيم القطاع الزراعي، إلا أن نسبة مساهمة القيمة المضافة لهذا القطاع لا تزال ضعيفة، حيث وصلت في سنة 2023 إلى نسبة 13.5% بمقارنة مع القطاعات الأخرى، وخاصة قطاع المحروقات.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود ثلاثة عتبات للقيمة الزراعية المضافة، وأربعة أنظمة لتفسير النمو الاقتصادي، حيث يتحدد النظام الأول عند عتبة 1.2%، التي يرتبط عندها معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو القيمة الزراعية المضافة بميل موجب 0.17، وهو غير معنوي عند 5%، أما نظام التفسير الثاني فيتحدد مجاله ما بين 1.2% و 5.20%، والذي يرتبط فيه معدل النمو الاقتصادي كذلك إيجابيا مع القيمة المضافة الزراعية وبميل 0.54، وعند مستوى معنوية 05%، أما نظام التفسير الثالث للنمو فينحصر ما بين 5.20% و 16.35%، وتؤثر فيه القيمة المضافة للزراعة بميل 0.24 وهو يقترب من ميل القطاع الصناعي، وهذا ما يؤكد على أهمية القطاع الزراعي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وأن تشجيع هذا القطاع وتدعيمه قد يكون بديلا استراتيجيا حقيقيا لقطاع المحروقات الآيل للزوال مستقبلا، وبالنسبة للنظام التفسيري الرابع للنمو فيتحدد عند عتبة تزيد عن 16.35%، حيث يؤثر معدل نمو الزراعة للقيمة المضافة على النمو الاقتصادي بميل موجب يقدر بـ 0.12 وهو أقل من الميل المسجل في النظام الثالث، برغم من ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة الزراعية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن زيادة المحاصيل الزراعية تساهم في زيادة الصناعات الغذائية، وهذا ما يتسبب في زيادة معدل نمو القيمة المضافة الصناعية (0.4) مقارنة مع القطاع الزراعي.

وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، نجد أنها تختلف عن بعضها البعض، من حيث أن الدراسة الحالية تهتم بقياس العتبة للقيمة المضافة للزراعة وتحليل أثرها على النمو الاقتصادي من خلال أربعة أنظمة مختلفة لتفسير النمو الاقتصادي بالقيمة المضافة، في حين أن الدراسات السابقة اهتمت بتحليل القيمة المضافة للزراعة وأثرها الفعلي على النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنها تتشابه مع بعضها البعض من حيث أثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي بغض النظر عن درجة تأثيرها، حيث بينت الدراسة الحالية، أن القيمة المضافة للزراعة



لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، عند ميل 0.17 بالنسبة للنظام الأول وهو غير معنوي، و0.54 بالنسبة للنظام الثاني وهو معنوي، و0.24 بالنسبة للنظام الثالث وهو كذلك معنوي، و0.12 بالنسبة للنظام الرابع وهو معنوي أيضاً، كما أكدت الدراسات السابقة تقريبا على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والقيمة المضافة للزراعة.

ومن خلال هذه الدراسة نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تبني سياسات زراعية تنموية تكون مبنية على قواعد وتجارب علمية دقيقة، ويشارك في صناعة هذه السياسات جميع الأطراف مثل المزارعين، الخبراء في مجال الاقتصاد الزراعي، ... الخ.
- ينبغي إطلاق مشروع إحصائي دقيق على المستوى الوطني، لتسجيل كافة المعلومات حول وضعية القطاع الزراعي، من أجل أخذ كافة التدابير الإصلاحية اللازمة في الوقت المناسب، وبالمعلومة الصحيحة.
- ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الميدان الزراعي، لتعزيز المنتجات الزراعية وتحسين معدلات نمو القيمة المضافة لها.
- العمل على سن مختلف التشريعات والقوانين، لتذليل الصعوبات والعوائق المالية والطبيعية والعقارية للقطاع الزراعي.
- الاستثمار في المورد البشري، من خلال إحداث مراكز ومؤسسات لتكوين وتدريب المزارعين، وتحسين مهاراتهم على التحكم في استخدام آلات وأجهزة القطاع الزراعي ذات التكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى زيادة الوعي وإدراك لدى المواطن بأهمية القطاع الزراعي، خاصة في المناطق الريفية.
- ضرورة الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الزراعية من أجل زيادة القيمة المضافة للزراعة، وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي للمنتجات النباتية والحيوانية على المستوى الوطني.
- تشجيع المقاولاتية الريفية ودعمها بهدف خلق مؤسسات ناشئة، تساهم في خلق القيمة المضافة وزيادة أداء القطاع الزراعي، والاستفادة من خبرات والتجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

قائمة المراجع:

- Allah, O., & Adejoh, S. (n.d.). The Importance Of Agricultural Education In Manpower Development. Retrieved from [globalacademicgroup.com: https://www.globalacademicgroup.com/journals/knowledge%20review/Christopher.pdf](https://www.globalacademicgroup.com/journals/knowledge%20review/Christopher.pdf)
- Apostolidou, I., Kontogeorgos, A., Michailidis, A., & Loizou, E. (2014). The Role of Agriculture in Economic Growth: A Comparison of Mediterranean and Northern Views in Europe. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 7(3), 81-102.
- Banarsi, L., & Pawan, S. (2019, 01 04). Importance of Value Addition in Agriculture. Retrieved 08 15, 2024, from *Early Times Newspaper*: <https://www.earlytimes.in/newsdet.aspx?q=258317>



- David, C., David, B., & Michael, B. (2000). Value Added: Opportunities And Strategies. usa: Arthur Capper Cooperative Center, Department of Agricultural Economics, Cooperative Extension Service, Kansas State University.
- FasterCapital (07 08, 2024). تاريخ الاسترداد 08 16, 2024، من بناء مستقبل الزراعة: تمويل البنية التحتية الزراعية: <https://fastercapital.com/arabpreneur> البنية التحتية-الزراعية.html
- Hall, D. P. (2011, 06). agrilife.org. Retrieved 08 21, 2024, from Adding Value to Agricultural Products: https://nacogdoches.agrilife.org/files/2011/06/value_added_ag_11.pdf
- Karolina, P., & Małgorzata, K. (2020). The Role of Agriculture in Ensuring Food Security in Developing Countries: Considerations in the Context of the Problem of Sustainable Food Production. Sustainability, 12, 1-20.
- North Dakota commerce (gov). (n.d.). Retrieved 08 15, 2024, from Value-Added Agriculture: <https://www.commerce.nd.gov/economic-development-finance/value-added-agriculture>
- Rahmiye, F., & Burhan, Ö. (2013). Agricultural Value Added and Economic Growth in the European Union Accession Process. New Medit: Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment= Revue Méditerranéenne d'Economie Agriculture et Environment, 12(4), 62-71. Retrieved from NEW MEDIT.
- Ruoxi, L., & Rebekka, D. (2015). What Do We Mean by Value-added Agriculture? A publication of the agricultural and applied economics association, 30(4), 1-8.
- United States Environmental Protection Agency. (n.d.). Climate Change Impacts. Retrieved 08 18, 2024, from Climate Impacts on Agriculture and Food Supply and Food Supply: <https://climatechange.chicago.gov/climate-impacts/climate-impacts-agriculture-and-food-supply>
- دقيش، ج &،. سايح، ف. (2021). مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة الابداع. 11(A01), 627-642.
- عدلي رزق، ن. (2022). التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، ص. ب-2818. أبو ظبي.
- عدنان، أ. ث.، أحمد، ه. ع &،. وليد، إ. س. (2012). أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق "محصول القمح أنموذجاً". مجلة زراعة الرافدين. 40(4), 171-181.
- مجموعة البنك الدولي. (2019). تقرير البنك الدولي: الابتكارات الزراعية والتكنولوجيا مفتاح تقليص الفقر في البلدان النامية. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن. Retrieved 08 16, 2024, from <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/09/16/agricultural-innovation-technology-hold-key-to-poverty-reduction-in-developing-countries-says-world-bank-report>



- مزغاش، ل &، قصاص، ش. (2022). أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة, 07(02), 561-580.
- مساني، ص. (2023). تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية تحليلية للجزائر للفترة (2000-2021) مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية, 07(02), 73-90.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2022). حالة أسواق السلع الزراعية -جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نصح السياسات من أجل التنمية المستدامة. إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.